حوكمة الرياضة

د. فهد محمد الرقيب
نائب رئيس مجلس ادارة جمعية الشفافية الكويتية

" ان الحوكمة تدعوا الى ان يكون الانضباط الاداري والمالي وفي اتخاذ القرارات هي السمة الواضحة على جميع الأجهزة حتى يتم استغلال جميع الموارد المالية والطاقات الشبابية خير استغلال للوصول الى الاهداف المرجوة، والمتمثلة بوجود شباب رياضي يستطيع ان ينتقل بسمعة الرياضة الكويتية الى أعلى المراكز في المحافل الدولية، وحتى تكون الرياضة من اهتمامات هذه الاجيال الشبابية والتي سوف ينعكس انعكاس ايجابي على التنمية المجتمعية. "

قراءة في الحوكمة الرياضية
في الواقع الكويتي
Reading in sports governance
Kuwaiti situation

حوكمة الرياضة

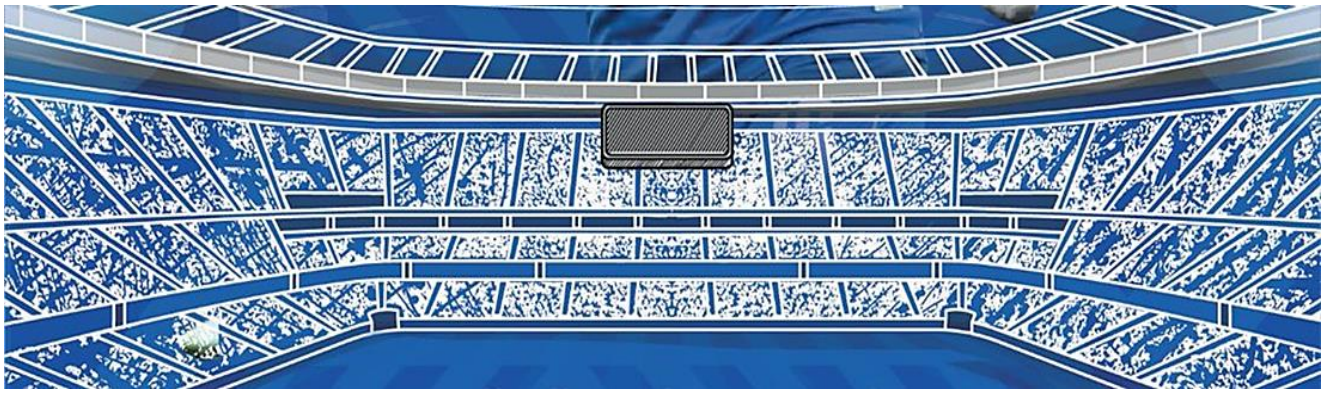

الحوكمة الرياضية في دولة الكويت من الامور المهمة جدا التي يجب ان يتم تطبيقها لعدة أسباب رئيسه وذات اهمية كبيره، وذلك لان الكويت ذات تاريخ رياضي حافل بالإنجازات التاريخية على جميع المستويات.

ولكن عانت الرياضة في الكويت و لسنين طويلة من الاخفاقات حتى وصل المطاف في مرحله معين بأن منعت من المشاركات الدولية بسب عقوبات من اللجنة الأولمبية الدولية ، مما كان له الأثر في حالة الإحباط التي اتسم بها المشهد الرياضي و التي انعكست سلبيا على الشباب الرياضي وعلى الأجهزة الفنية و كان لها تبعياتها أيضا من خلال الاهمال المزعج على المنشآت الرياضية ، وهذه التراكمات والمشاكل المتشابكة بين جميع الاطراف أصحاب العلاقة والتي أصبح من الصعب ان يتم حلها بطريقه تقليديه عن طريق قرارات أو إعطاء بعض الصلاحيات لبعض القيادات التي اذا لم يتم وضع استراتيجيه صحيحه ذكيه ترسم طريق واضح للخروج من هذا الوضع السيئ بمفاهيم وقواعد ثابته وواضحة وبكل شفافية لن يستطيع جميع المجتهدين من جعل الرياضة ترجع أفضل مما كانت والوصول الى ما يرجوا الشباب الكويتي وجميع المواطنين والمخلصين من قيادات وعاشقي الرياضة الكويتية.

أولا :

يجب ان يتم تعريف جميع الجهات المعنية وذات التأثير القانوني والاداري والمالي على الرياضة الكويتية داخليا وخارجيا (الحكومة الكويتية - الهيئة العامة للرياضية - الاتحادات الرياضية - الأندية الرياضية - المنظمات الدولية ذات العلاقة).

ثانيا :

يتم معالجة جميع القوانين والقرارات الداخلية والتي يجب ان لا تتعارض مع قوانين وقرارات المنظمات الدولية المعنية لجميع الالعاب.

ثالثا :

ان يتم اعادة تنظيم الاتحادات اداريا وماليا بتطبيق مفاهيم الحوكمة التي تدعوا الى وضوح وشفافية الصلاحيات التي لا تتعارض مع المصلحة العامة والتي يجب ان توصلنا الى الاهداف المرجوة.

رابعا :

اعادة بناء الاندية الرياضية ووضع آلية صحيحه سليمه لجميع الأندية بكيفية تسجيل اعضاء الجمعيات العمومية التي لها حق انتخاب مجالس ادارات الأندية وتكون محدده،
(مثال) على المناطق السكنية التوزيع الجغرافي و على حجم الدعم المالي الذي يقدمه الذي يشجع النادي الذي يجب ان ينتمي له بمعنى ان لا يكون التسجيل عشوائي فقط لأجل كسب عدد أكبر من الاصوات في الانتخابات.

خامسا :

ان تكون واضحة صلاحيات مجالس الادارات والأجهزة الإدارية والفنية ومنع التداخل بينهم ويكون معروف دور كل جهاز منهم ويكون هناك انضباط كامل في الالتزام بما تدعوا له الحوكمة بمفاهيمها المعروفة.

سادسا :

العلاقة ما بين الاتحادات والأجهزة الحكومية والأندية الرياضة تكون وفق القوانين والقرارات الدولية المعنية ومنسجمه معها انسجام كامل، والمعني بالنظام الاداري والمالي والاستثمار ونظام الاحتراف وحقوق اللاعبين.

" #اجراءات ضرورية:

-بما يخص مجالس الادارات يتم تعيين 3 اعضاء كحد أقصى- من غير المنتخبين ويكونوا من أهل الاختصاص القانوني والمالي.

-الرئيس التنفيذي او المدير العام يتم تعيينه من أهل الاختصاص والخبرة ويتم وضع مهامه الوظيفة واضحة ويكون مستقل استقلال تام عن مجلس الإدارة ويتمتع بصلاحيات كامه بما يخص العمل اليومي الاداري والمالي ،

-يتم التنسيق ما بين رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لتنفيذ الاستراتيجية وتنفيذ الخطوط العريضة التي يضعها مجلس الإدارة.

-جميع قرارات مجلس الإدارة والقرارات الإدارية يتم وضعها في الموقع الخاص للاتحادات وجميع الأندية ويستطيع الكل الاطلاع عليها.

-تشكيل لجان استشارية من أهل الاختصاص القانوني والمالي ويعرض عليها جميع القرارات لدراستها وابداء الرأي فيها. "